ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

تشابهار.. نافذة إيران إلى الفضاء... ودهشة الغرب من الصعود التقني الإيراني

علي كجك

تتحول مدينة تشابهار الواقعة على بحر العرب جنوب شرقي إيران، من ميناء تجاري استراتيجي إلى مركز فضائي متكامل، في مشروع يُعدّ من أكثر المشاريع التقنية طموحًا في تاريخ الجمهورية الإسلامية. القاعدة التي أعلنت عنها وكالة "إرنا" (IRNA) ووكالة "تسنيم" أواخر أيلول ٢٠٢٥، تأتي ضمن خطة وطنية لتحويل إيران إلى "قوة إطلاق إقليمية"، قادرة على إيصال أقمار صناعية مدنية وعسكرية إلى المدار المتزامن مع الأرض (GEO).

*إطلاق أول منصة بحرية وطنية

نقلاً عن وكالة فارس للأنباء، أكّد المتحدث باسم وكالة الفضاء الإيرانية أن "قاعدة تشابهار الفضائية ستكون قادرة على إطلاق صواريخ حاملة للأقمار الصناعية من البر والبحر، في أي وقت من السنة"، مشيرًا إلى أن الموقع يتميز بزاوية ميل مناسبة تتيح الوصول إلى مدارات متعددة دون الحاجة لاجتياز أجواء الدول المجاورة.

وأضافت قناة Press TV أن الموقع الجديد سيُستخدم لتجارب محركات الصواريخ العاملة بالوقود السائل والصلب، وأن منشآت الوقود والاتصالات هناك "قادرة على دعم إطلاق مركبات ثقيلة تصل إلى ٢ طن حمولة".

من الجانب الروسي، ذكرت صحيفة "إزفستيا" أن موسكو ترى في القاعدة "نقلة نوعية في التعاون الفضائي بين دول محور الشرق"، معتبرة أن تشابهار "قد تُستخدم مستقبلًا كمحطة دعم لوجستي للمشاريع الروسية–الإيرانية في مراقبة الأرض والاستشعار عن بعد".

في المقابل، علّقت صحيفة "غلوبال تايمز" الصينية أن "ما حققته طهران يثبت قدرتها

على تطوير تكنولوجيا الإطلاق الفضائي بقدرات محلية كاملة"، مضيفة أن الصين "ترى في نجاح قاعدة تشابهار خطوة نحو توازن جديد في صناعة الفضاء الدولية التي تحتكرها الولايات المتحدة وحلفاؤها".

أما موقع روسيا اليوم (RT) فقد نقل عن خبير الفضاء الروسي ألكسندر زاخاروف قوله إن "إيران تجاوزت مرحلة التقليد إلى مرحلة الابتكار، وإن تشابهار تمثل البداية الحقيقية لبرنامج فضائي إقليمي مستقل".

على الضفة المقابلة، أبدت وسائل الإعلام الغربية دهشة واضحة من سرعة التقدم الإيراني. صحيفة "واشنطن بوست" وصفت القاعدة بأنها "مفاجأة استراتيجية تضع إيران ضمن الدول القليلة القادرة على الإطلاق إلى المدار العالي"، في حين ذكرت "بي بي سي" أن المشروع "يؤكد نجاح طهران في تجاوز القيود التقنية التي فرضتها العقوبات الغربية".

كما أوردت وكالة رويترز تحليلًا لخبير الدفاع الفضائي البريطاني "جاستن برونك" من معهد RUSI، قال فيه إن "البنية التحتية في تشابهار تشير إلى دعم هندسي وصناعي متقدم، وقدرة على دمج التكنولوجيا المدنية والعسكرية في آن واحد"، معتبرًا أن "هذا التطور يفاجئ الغرب، لأنه تحقق دون اعتماد مباشر على أي تكنولوجيا غربية".

تحليل صادر عن مجلة "ذا ديبلومات" الآسيوية أوضح أن تشابهار تمثل تحولًا في عقيدة إيران الدفاعية، إذ "تُستبدل فكرة الردع الأرضي بفكرة الردع الفضائي"، من خلال مراقبة الأهداف الإقليمية من المدار وإدارة الاتصالات العسكرية المستقلة.

وأضافت المجلة أن الموقع البحري لقاعدة تشابهار يمنح إيران ميزة استراتيجية "مشابهة لتلك التي تمتلكها فلوريدا بالنسبة للولايات المتحدة"، لسهولة الإطلاق باتجاه خط الاستواء.

ما بين الاحتفاء الإيراني والترقّب الروسي–الصيني والاندهاش الغربي، يبدو أن تشابهار لم تعد مجرد مدينة ساحلية، بل أصبحت رمزًا لصعود إيران كقوة فضائية ناشئة في عالم يتّجه نحو عسكرة الفضاء والتكنولوجيا السيادية.

وبحسب تقرير ختامي لصحيفة "الجارديان" البريطانية بتاريخ ٣ تشرين الأول ٢٠٢٥:

"إذا استمر البرنامج الفضائي الإيراني بهذه الوتيرة، فقد تُصبح تشابهار بحلول نهاية العقد مركز إطلاق إقليمي يغير موازين القوى التقنية في الشرق الأوسط."

ولا يخفى على المتتبع ان ايران الاسلام شهدت تطورات عظيمة ومثيرة للاعجاب خلال السنوات الاخيرة خاصة في المجال الفضائي وهذا ما سيمكنها مستقبلاً من اطلاق مركبات اثقل نحو مدارات اعلى واكثر تعقيداً وهذا ما سيوفر لها مرونة استراتيجية كبيرة في مجال الاطلاق الفضائي.

ولاشك ولاريب ان الغرب ابدى اهتماماً وقلقاً من هذا المشروع خصوصاً مع تجهيز اقمار صناعية جديدة مثل «Paya » و «Zafar-٢».

تيار المقاومة العراقي في قلب السلطة التشريعية.. الدلالات والتأثيرات

عادل الجبوري

أفرزت الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة، والتي جرت يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥، جملة حقائق مهمة، لعل أهمها فوز أكثر من ٨٠ مرشّحًا ينتمون إلى

عناوين سياسية متنوعة تمثّل بشكل أو بآخر تيار المقاومة، وفق التصنيفات والتقسيمات المتعارف عليها في المشهد السياسي العراقي.

حركة عصائب أهل الحق، وكتائب حزب اللّه، وكتائب سيد الشهداء، حركة أنصار اللّه الأوفياء، وكتائب الإمام علي، وكذلك منظمة بدر، وكتل وكيانات أخرى، عُرِف عنها مواقفها الرافضة للوجود الأميركي في العراق، والداعمة للقضية الفلسطينية ولحزب اللّه اللبناني ولحركة أنصار اللّه اليمنية، والمرتبطة بعلاقات إستراتيجية ذات طابع عقائدي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نجحت هذه الكيانات في تحقيق نتائج إيجابية لافتة جدًا للانتباه في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، رغم الكثير من التسقيط والتشهير والتشويه الذي تعرّضت له من قِبَل أوساط ومحافل وجهات سياسية وإعلامية من داخل العراق وخارجه، في إطار استهداف مبرمج ومدروس لقوى وأطراف محور المقاومة.

ولا شك بأنّ لهذه النتائج الإيجابية دلالات عميقة ينبغي الإشارة إليها والتوقُّف عندها، حين نذهب إلى قراءة مخرجات العملية الانتخابية الأخيرة واستشراف آفاقها المستقبلية.

قاعدة جماهيرية واسعة تؤيّد المقاومة

فالقضية المهمة، هنا، تتمثّل في أنّ الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي شهدت نسبة مشاركة عالية مقارنة بمعظم الانتخابات السابقة، بلغت ٥٦,١ في المئة، ولم تتخلّلها عمليات تلاعب وتزوير واضحة، وأكّدت بما لا يقبل الشك والجدل، أنّ هناك قاعدة جماهيرية واسعة تؤيّد وتدعم وتساند قوى محور المقاومة، وقد تُرجِم ذلك التأييد والدعم والإسناد عبر صناديق الاقتراع، ومن خلال ممارسة ديمقراطية سليمة أشاد بها الأصدقاء، ولم يتمكّن الخصوم والأعداء من التشكيك والطعن بنزاهتها وشفافيتها.

وظهر أنّ هناك أطرافًا راهنت على تراجع وخسارة عناوين محور المقاومة في الانتخابات، في مقابل فوز وصعود القوى المدنية القريبة في توجُّهاتها ومواقفها ومتبنّياتها إلى توجُّهات أطراف خارجية إقليمية ودولية، بيد أنّ النتائج جاءت خلاف هذا الرهان، إذ إنّ الصعود الكبير لقوى محور المقاومة رافقه تراجع وانحدار كبير للقوى المدنية التي لم تفلح في حجز حتى مقعد واحد في البرلمان الجديد بدورته السادسة، رغم التحشيد والضخ الإعلامي والتعبئة الواسعة لجمهورها.

أثر منجزات قوى محور المقاومة

والقضية الأخرى في إطار دلالات هذه النتائج الإيجابية، هي أنّ هناك منجزًا وحضورًا واقعيًا وفعلًا ملموسًا على الأرض استندت إليه قوى محور المقاومة، حينما قرّرت خوض غمار التنافس الانتخابي، ولم تفلح محاولات التشويه والشيطنة والتسقيط من توجيه الكفّة إلى غير مصلحتها.

فضلًا عن ذلك، فإنّ الخطاب الواضح بخصوص القضايا الوطنية، من قَبِيل الموقف من الوجود الأميركي في البلاد، وتعديل قانون الأحوال الشخصية، والملفّات المرتبطة بالحقوق السيادية، والقرب من معاناة وحاجات فئات اجتماعية مختلفة، ودعم وإسناد الشعبَيْن الفلسطيني واللبناني في مواجهة الكيان الصهيوني، أسهمت ربما، مع قضايا أخرى، في تحفيز وتشجيع أعداد كبيرة من الجماهير العراقية على منح أصواتها لقوى محور المقاومة، علمًا أنّ مجمل المؤشّرات والتقارير تؤكّد أنّ هذه القوى كانت الأقل إنفاقًا في حملاتها الدعائية الانتخابية، ولم يُسجل عليها، أنّها تورّطت بشراء أصوات أو تقديم مغريات مادية للناخبين.

ومن الطبيعي أن تترتّب على مخرجات العملية الانتخابية ونتائجها انعكاسات وتأثيرات سياسية وغير سياسية ذات أهمية كبيرة.

وبما أنّ مهمة البرلمان تتمثّل بتشريع القوانين والرقابة على مؤسّسات الدولة التنفيذية، فهذا يعني أنّ الثقل البرلماني لقوى محور المقاومة سيكون له تأثير في تشريع القوانين التي تتعلق بالجوانب الخدمية، كقانون الحشد الشعبي، وتعديل سلم الرواتب، وقانون النفط والغاز، ومحاربة الفساد، وترسيخ سلطة القانون والنظام، واستعادة السيادة الوطنية الكاملة. كما أنّه من المؤمّل أنْ يكون لذلك الثقل البرلماني دور محوري في تعزيز الجانب الرقابي على الأداء الحكومي، وبالتالي فتح الكثير من ملفات الفساد المالي والإداري، وتشخيص مَواطن الخلل والضعف والانحراف، من خلال تفعيل آلية استجواب كبار المسؤولين من وزراء ورؤساء هيئات مستقلة وغيرهم.

لترجمة الشعارات إلى أفعال

وإذا كانت قوى محور المقاومة الفائزة حريصة على جمهورها الانتخابي وكسب المزيد من ثقته، وحريصة كذلك على تحقيق المزيد من التقدُّم، ناهيك عن تَجنُّب خيار التراجع بعد ٤ أعوام، فإنّها ملزَمة في الإيفاء بوعودها والتمسّك بثوابتها، والعمل الجاد على ترجمة الشعارات التي رفعتها إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع.

وهي بلا شك ستواجه الكثير من المصاعب والتحدّيات التي راحت تلوح في الأفق مبكرًا، ومن مظاهرها نوايا الولايات المتحدة الأميركية ومحاولاتها منع هذه القوى من المشاركة في الحكومة المقبلة، وتحديدًا إشغال المواقع والمناصب السياسية والأمنية والاقتصادية المهمة والحساسة، ومواصلة حملات التشهير والتسقيط السياسية والإعلامية ضدّها، الى جانب السعي إلى تفكيكها.

وما يؤكّد النوايا الأميركية هو ما لوّح به نائب وزير الخارجية الأميركي لشؤون الإدارة والموارد؛ مايكل ريغاس، خلال زيارته إلى العراق مطلع كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥، حينما أعلن عن أنّ حكومة بلاده لن تتعامل مع أيّ وزارات أو جهات حكومية يتولّى مسؤوليتها أشخاص من «الفصائل المسلحة» التي تصفها واشنطن بـ»الإرهابية». فكانت هذه التصريحات بمنزلة رسالة إلى «الإطار التنسيقي» بالدرجة الأساس؛ لأنّه المعني أكثر من غيره بتشكيل الحكومة، لا سيّما بالشق الشيعي فيها.

لكنْ، في الواقع، لا تستطيع الإدارة الأميركية ولا غيرها، منع أيّ طرف يريد المشاركة في الحكومة وفي إدارة الدولة، خصوصًا إذا كان يمتلك ثقلًا برلمانيًا وحضورًا جماهيريًا وإنجازًا ميدانيًا. وهذا ما ينبغي أنْ تدركه وتتفهّمه وتتعاطى معه كل الأطراف.

صنعاء ترسم مستقبل اليمن

– الأحداث المتصاعدة في حضرموت، والتفكك الذي تشهده الحكومة المدعومة من خصوم صنعاء والتي تتخذ نظرياً من عدن مقراً لها، يبدو أنّها قد فقدته مع مواقف عدن الداعية إلى الانفصال، بلسان رئيس مجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي، الذي قال بعد سيطرة قواته على المهرة وحضرموت، إن "الجنوب اليوم يقف أمام مرحلة مصيرية ووجودية فرضتها معادلات الواقع السياسي والعسكري، وشعب الجنوب قدّم تضحيات جسيمة للوصول إلى هذه اللحظة الحاسمة". ولفت إلى أن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة بناء مؤسسات ما أسماها "دولة الجنوب العربي الجديدة".

– مجلس القيادة المكوّن من ٨ أعضاء برئاسة رشاد العليمي وهو أعلى سلطة شرعيّة معترف بها دولياً في البلاد، يعيش اليوم اختباراً وجودياً، ويقترب من مرحلة التفكك، بإعلان أحد أعضائه عيدروس الزبيدي الانتقال إلى إجراءات عملية لانفصال الجنوب، ويطرح إشكالية العلاقة بين الداعمين الإقليميين، وتباين المصالح والرؤى بينهم، بحيث بدا الانقسام في وضع المجلس مجرد مرآة للصراعات بين الرعاة.

– عملياً هذه هي الجبهة السياسيّة التي تتولّى مواجهة أنصار اللّه وحكومة صنعاء في اليمن، وعملياً هذه الجبهة تتصدّع وتعيش أسوأ أيامها، وبعدما قدّمت حكومة صنعاء حضورها القويّ والفاعل في حرب إسناد غزة، وأثبتت قدرة على الصمود والنجاح

بفرض معادلاتها على أميركا و"إسرائيل" معاً، وصمدت بوجه حرب ضارية استهدفتها، وانتزعت اعتراف خصومها الدوليين والإقليميين بحجم قوتها، ونالت احترام الشعوب في المنطقة والعالم، حتى بات الحديث عن اليمن يعني حصراً الحديث عن صنعاء، ما يطرح أسئلة حول معنى وجود تحالف إقليمي يدعم حكومة تتفكك وتنهار ويُصرّ على وصفها بالشرعية، ولم يعد ممكناً التعامل مع وصفه لحكومة صنعاء باعتبارهم المتمردين على الشرعية، فيما العالم يرى الملايين من اليمنيين يحتشدون لنصرة فلسطين بدعوة من قائد أنصار اللّه السيد عبد الملك الحوثي، ولا يرون أي وزن حقيقي شعبي يثبت صحة تسمية الطرف المقابل بالشرعية.

– اليمن يقترب من لحظة حاسمة تستدعي مقاربة دولية إقليمية جديدة، تعترف بالوقائع، وجوهرها أن أنصار اللّه وحكومة صنعاء هم العمود الفقري لرسم مستقبل اليمن، وأنه يمكن معهم البحث بكيفية احتواء وإدارة العلاقة مع المكونات الأخرى المختلفة ضمن حكومة وحدة وطنية، يجري التسليم لأنصار اللّه بقيادتها، والإقرار باستقلالها ودورها في الإقليم بعد وقائع حرب غزة.

رجي والتفاوض مع إيران و«إسرائيل»

– في التوقيت ذاته كان حزب القوات اللبنانية الذي ينتمي إليه رسمياً وزير الخارجية يوسف رجي يدعو للتخلص من اللغة القديمة برفض التفاوض السياسي المباشر مع كيان الاحتلال ويقترح تكليفه رئاسة الوفد المفاوض في الناقورة، كان الوزير رجّي يرفض دعوة وجّهها إليه وزير الخارجية الإيرانية عباس عراقجي لزيارة طهران ويرفض دعوة عراقجي لزيارة بيروت ويجيب بأنه يقترح التفاوض في دولة ثالثة غير إيران ولبنان.

– موقفان يعبران عن فهم ثقافي للوطنية اللبنانية لحزب القوات حيث الأمر أعمق من السياسة والدبلوماسية، فمفهوم الوطنية الذي يتحرك على أساسه حزب القوات ويترجمه العضو الملتزم وزير الخارجية لا يرى أن التفاوض مع "إسرائيل" التي لا تزال تحتل أراضي لبنانية وتواصل اعتداءاتها على لبنان يجب أن تحكمه ضوابط وشروط تتصل بقواعد العلاقة بين الأعداء، خصوصاً مع ربط لبنان لموقفه من السلام بالموقف العربي الرسمي والمبادرة العربية للسلام، بل يعتبر أنه بسبب الاحتلال والاعتداءات يجب أن يجري التفاوض بعيداً عن الضوابط والشروط، في ظل توصيف لم يبلغ مرحلة إعلان التخلي عن اعتبار "إسرائيل" عدواً للبنان، لكنه جاهز للقول دائماً إن الاحتلال والاعتداءات لا يعبّران عن عداوة إسرائيلية وأطماع إسرائيلية بل عن حرب بين "إسرائيل" وحزب اللّه لا علاقة للبنان بها، واستطراداً هي حرب إيرانية إسرائيلية على أرض لبنان تجسيداً لنظرية "حروب الآخرين على أرضنا" التي تنطبق عند حزب القوات على كل حرب لا يكون هو بطلها.

– بالنسبة لإيران التي لا تحتلّ أراضي لبنانية ولا تقوم بأي اعتداء ناري على لبنان شعباً وأرضاً ومؤسسات، يمكن لأي لبناني غير مؤيد للمقاومة وحزب اللّه أن يعتبر رؤيتها للصراع مع "إسرائيل" او دعمها لما يسمّيه بالأذرع الشيعية المسلحة نوعاً من التدخل غير المقبول في الشؤون الداخلية، لكن سقف هذا الاعتبار سوف يصل إلى توصيف ما يجري في الجنوب بحرب إسرائيلية إيرانية على أرض لبنان انسجاماً مع نظرية حروب الآخرين على أرضنا، التي لا تستقيم مع المواقف الإسرائيلية المعلنة بنية التمسك بالبقاء في جزء من الأراضي اللبنانية والتمسك بحق التحرك في الأجواء اللبنانية، ورغم كل هذه التجاوزات على الحقائق والوقائع أليس المفترض أن تكون المواقف من المتحاربين على أرض لبنان متوازنة ومتوازية؟

– ما دام الوزير الممثل حزبه يطالب بالتفاوض مع "إسرائيل" بلا ضوابط وشروط العداوة، تحت شعار الواقعية، لم لا يقترح مثلها مع إيران، ويحضر بالمناسبة حدود الترتيبات التي سوف يمنحها لحدود التدخل الإيراني أمنياً (عبر ما يُسمّيه حزب القوات بـ"الجالية الإيرانية في لبنان" عندما يتحدّث عن حزب اللّه) بموازاة ما يمكن أن يقبله من ترتيبات أمنية إسرائيلية من حساب السيادة اللبنانية تحت شعار طمأنة "إسرائيل" أنها لن تكون عرضة للاعتداء من لبنان، وهكذا يضمن لهذه "الجالية الإيرانية في لبنان" أماناً موازياً، ضمن مفهوم بديل لحروب الآخرين على أرضنا يسمّيه سلام الآخرين على أرضنا، ويترجم بذلك مفهومه لـ "أرضنا أرض السلام"، وبالتأكيد لا يقبل حزب القوات ووزيره إظهار الانحياز لـ"إسرائيل" على حساب إيران في الحرب والسلام والتفاوض، وفقاً لنظرية حروب الآخرين على أرضنا واسترداد الدولة لقرار الحرب والسلم والتفاوض.

البناء